التعلقات لغير المتناهية ترجحت على عدمها من غير مرجح وفيه نظر لانه يجوز ان يكفي في ترجيح المجموع من حيث
هو كون كل جزء لكل المجموع علة لجزء واحد وقال بعض آخر ان تكون الذات العالية موجبة لتعلق الارادة
القديمة بوجود شيء في وقت معين والارادة والتعلق كلاهما قديمان والمراد حادث اولى
اذا كان الذات مقتضية لتعلق الارادة بوجود ايجاده في وقت معين لم يكن قادرا بالمعنى الذي ذكره المتكلمون وهو
صحة الفعل والترك بل يمتنع من الفعل في غير الوقت المعين ويلزم صدوره في ذلك الوقت البتة قال في شرح
المواقف انه تعالى قادر اي يصح منه ايجاد العالم وتركه وليس شيء منهما لازما لذاته بحيث يستحيل
انفكاكه وقال هذا مذهب المليين وقال في شرح المقاصد المشهور ان القادر هو الذي ان شاء
فعل وان شاء ترك ومعناه ان يتمكن من الفعل والترك بحسب الدواعي المختلفة وعلى ما ذكره هذا البعض
ليس الفعل والترك بحسب الدواعي بل الذات يقتضي الفعل في وقت معين ويقتضي الترك في الازل بحيث
يستحيل خلاف المقتضى المذكور واجيب بان صحة الفعل والترك عبارة عن عدم امتناعهما مطلقا ثم
جواز كل منهما بالارادة وهو لا ينافي الوجوب اي وجوب الفعل وقت الارادة وامتناعه في وقت
نعم لو فسرت القدرة بصحة صدور الفعل وعدمه في كل وقت كان منافيا للوجوب في وقت وامتناعه في وقت
آخر واما ما قاله السيد في شرح المواقف ان وجود العالم وعدمه ليس لازما للواجب تعالى فهو لا ينافي الوجوب
والامتناع المذكورين فهو ظاهر اذ لو كان احدهما لازما لامتنع الطرف الآخر فلم يتم [illegible]
وقس عليه ما نقلنا عن المقاصد لكن يرد على مقالة ذلك البعض ان محصل كلامه ان حدوث العالم
بان يكون ذاته تعالى مقتضيا لتعلق ارادته بوجود العالم في وقت معين فمعلول الابد في حدوثه من
حصول ذلك الوقت ويعلل الكلام اي حصول ذلك الوقت ويقول هو من جملة العالم فان كان تعلق الارادة
بوجود ذلك بمجرد ذات الباري تعالى مطلقا لزم وجود ذلك الوقت دائما وان كان ذاته تعالى مقتضيا
لتعلق ارادته بوجود ذلك الوقت في الاول لزم التسلسل في الاوقات وهو بديهي الاستحالة بل يلزم
ان يكون للوقت وقت آخر وهو معلوم البطلان وههنا بحث آخر وهو ان شارح المقاصد قال
في الاصل المعول عليه اثبات قادرية الباري تعالى انه صانع قديم له صنع حادث وصدور الحادث

١٤

تمام ه

اي حادث عن العدم لا يتصور الا بطريق القدرة دون الايجاب والا لزم تخلف المعلول عن علته
حيث وجدت في الازل العلة دون المعلول انتهى وعلى هذا القول اذا كان جائزا ان يقتضي الذات
تعلق الارادة بالفعل في وقت معين فلم لا يجوز ان يقتضي الذات بالفعل في وقت معين فيجوز ان يكون العالم
حادثا مع ان الفاعل موجب ولا يلزم تخلف المعلول عن العلة لان الوقت المعين من تمام العلة وهو لم يحصل
في الازل فليتأمل في هذا المقام   اذ لو كان معه اله بعد الى آخر الكلام فيه نظر اذ لقائل ان يقول
ان يتوافق لم لا يجوز ان لا يتوافق ارادتهما ولا يختلفان بان يتوجه احدهما الى الايجاد بعض العالم ولا يلتفت
الآخر الى وجوده ولا الى عدمه او لا يكون احدهما متوجها الى الايجاد وما يوجد الآخر ولا الى عدمه
ففي ما بين الصورتين لا يلزم توارد علتين مستقلتين على معلول واحد ولا العجز المنافي للالوهية ويمكن
تقرير الدليل على التوحيد بحيث يسقط الاعتراضات بان يقال لو كان الاله متعددا لامكن
توجه كل منهما الى ايجاد العالم والا لزم العجز وعلى هذا فاذا توجه احدهما الى ايجاد العالم لامكن
في حالة توجه الآخر اذ لو لم يمكن لكان المانع توجه الاول غالبا والآخر مغلوبا ولزم عجز المغلوب
فاذا امكن فاذا توجه لزم توارد العلتين وكذا نقول يمكن ان يريد الآخر في حال ارادة الاول عدم العالم ولا يمكن
حصول كمال مرادهما ولا وقوع مراد احدهما للزوم عجز الآخر وانما كان العجز منافيا للالوهية
اذ الاله المعبود بالحق يجب ان يكون كاملا من جميع الجهات اذ لو كان ناقصا لم يكن معبودا بالحق
بل الكامل هو الذي يستحق العبودية واما انه يجب وجود اله كامل من جميع الجهات والاوصاف
وهو يستحق العبادة ولا يستحق الناقص ففي هذا المقام كلام طويل الذيل ذكرناه في الحاشية
التي كتبتها على شرح المواقف فمن اراده فليطلع عليها   وقيل ان الرؤساء الذين كانوا
يطيعونهم لقوله تعالى اتخذوا استدل القائل بالآية المذكورة قال العلامة التفتازاني رحمه الله لا
ان التنزيل لا يتصور من الاصنام والجواب انه لا دلالة في الكلام على كون الذين يتبعونهم
اندادا او لعل مراد القائل ان الآية المذكورة دالة على كون الذين اتبعوهم في امتثال
اوامرهم الذين يحبونهم كحب الله بقرينة اتصال الآيتين لهم يكونوا اندادا بزعمهم لان المراد بالند

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)